السنة الثالثة

The state of the s

و ۲۲تشرین ثنانی ۱۹۴۱

عمان : الخميس في ١١رجب ١٣٥٠

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الخامسة للدورة الاعتبادية الاولى للمحاس التشريعي الاردني الثاني

ه- ملاخظات سمو الامير المعظم على قانون سرقة مواد السكة الحديدية
ه « « « « ذيل قانون النقد الفلسطيني
الجلسة يوم الاثنين الساعة العاشرة ·
وانفضت الجلسة ·

سكرتير المجلس النشريعي عمر زكي

افتتحث الجلسة الخامسة للدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ١٦ ١١–١٩٣١لصادف يوم الاثنين برئاسة عطوفة وكيل الرئيس وحضور أكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة الأصالح باشا العوران •

وكبل الرئيس – افتتح الجلسة فليقرأ الضبط.

وكيل الرئيس – عندنا اقتراح الزميل سعيد بك المفتي فليقرأ •

الاقتراج-« بلغنيانالحكومةمنعت اصدار الحبوب خارجالامارة والحكونةاحسنتبذلك عملاً حبث كان الجميع ينتظرون ذلك بمناسبة ارتفاع اسعار الحبوب ارتفاعًا فاحشًا لايتنفع منه خوىبعض النجار الذين اختزنوا جميع حبوب المنطقة بجيث لم يبقحتى القوت الضرورى بيد الفلاج المسكين البائس

فعليه القدم باقتراحي هذا ان ترفع الضريبة المتيفرضتعلي للدقيقالاجنبي فيما سبقبموجب قانون خاص وان تنظر حكومتنا الموقرة بعين الاعتبار التي هي حريصة على مصلحة الشعب لاتخاذ التدابير القانونية باسرع وقت لازالة هذه الضريبةالتي من شأنهاانعاش الطبقة الفقيرة كي يتمكنوا من الحصول على قوتهم الضروري في هذه الازمة المالية العظيمة .

وكيل الرئيس - هل لاخد من الاعضاء كلام في هذا الموضوع ج

عادل بك -- نعم اريدان اتكام كلتين : ارى ان هذا الموضوع هو من المواضيع الخطيرة الني بجب النربث بها بغية تدقيقها واخذآراء ارباب الحبرة بشأنها لان المداخلة في الامور التجارية ومنع اصدار بعض المحاصيل او الساح بادخالها بالشكل الذي نوه به حضرة الزميل سعيد بك ر بما قد يو دي الى اضرار عظيمة في التجارة والزراعة لهــذا ارى ان يحال تقرير الزميل المحترم على اللجنة المالية لدرشه درساً دقيقاً بثنا سب مع اهمية الموضوع بعد اخذراً ي غرفة التجارة وبعض كباد المزادعين في شأن هذا الموضوعو بعد ان يأتي التقريرمن اللجنة المالية يرى المحلس رأيه فيه

عوده بك – أن قانون منع اصدار الحبوب الى خارج البلاد خول المحلس التنفيذي عند الازوم دفع الرسم الموضوع على الطحين الاجنبي ولذلك ارى ان يسأل من فخامة رئيس الوزراء عما اذا

كان المجلس التنفيذي قد وجد لزوماً لتطبيق هـذه الفكرة في الوقت الحاضر بحبث لابيقي مجالاً التفكير في هذا الموضوع ·

سعيد بك — نعم ان الـ قانون الحاص الذي سن في حينه وخول المجلس التنفيذي رفع الضريبة الموضوعة على الدقيق الاجنبي وقت اللزوم و ينص ايضًا ذات القانون بانه يجوز ذلك عندمالا يكون المجلس التشريعي منعقدًا · فطالما المجلس منعقد فلا بأس من احالة اقتراحي على اللجنة المالية كما بين

وكيل الرئيس – حصل التباس عند عوده بك حيث يوجد قانونان بهذا الشأن احــدهما قانون منع اصدار الحبوب وهو القانون الذي يخول المجلس التنفيـذي حق منع اصدار الحبوب ورفع المنع عند اللزوم والثاني يختص بضر ببة الدقيق الاجنبي وهذا القانون كما تفضلسعيد بك يجيز ابقاف احكامه عند الاقتضاء لمدة معينة بقرار من المحاس التنفيدذي اذا لم يكن مجلسكم العالي منعقداً · اما فطالما هو منعقد فمن الضروري ان يقرر ما يراه موافقاً في الاس ·

وكيل الرئيس —هل توافقون على احالة الاقتراح الى اللجنة المالية?

فوافق المجلس على ذلك •

وكيل الرئيس — عندنا افتراح الزميل سلطي بائنا الابراهيم بشأن جوازات السفر فليقرأ ·

الاقتراح:-« ارى ان محاكم شرق الاردن كثيراً ماند بن الاشخاص الاردنيين عند عودتهم الى بلادهم من بلاد اجنبية بداعي انه لا يوجد معهم جوازات سفر و بما ان القصد من جواز السفر هو اثبات هو يةحاملهوالـتصر يج له بدخول بلاد لاحق له بدخولها وباان الاردني بدخوله بلاد شرق الاردنلايعد داخلا لبلاد لاحق له بدخولها فاقترح اضافة لاحقة الى قانون الجوازات تضمن عدم اجراء تعقيباتقانونية بحق من يدخل من الاردنيين بلاده "

وكيل الرئيس - إلى اللجنة القانونية ?

فوافق المحاس على احالته على لجنة القوانين.

وكيل الرئيس – عندنا مشروع قانون تدقيق وتحقيق الحسابات · تفضل باعادل بك بصفات

عادل بك – لقد دققت اللجنة بقانون تدقيق وتحقيق الحسابات لسنة ١٩٣١ فوجدت في بعض مواده مالا يسوغ ادخاله في قانون بل نتعلق تتعليات مجوز للمجلس التنفيذي ان يصدرها من حين لا خر لهذا فان اللجنة قد وجدت لزومًا اشطب بعض المواد وهي « الحامسة والسادسة والسابعة

«على مدير تدقيق وتحقيق الحسابات ان يقوم بالندقيق بصورة تجعله بتأكد من ان الحسابات جارية على اصول صحيحة وانها قيدت في اوقاتها بصورة موافقة وان التدابير المتخذة للحيلولة دون الشذوذ والتلاعب كافية فعاله »

قلت

المادة الرابعة:

«على مدير تدقيق وتحقيق الحسابات ان يتثبت من ان قوانين وانظمة وتعليمات الحكومة المتعلقة بجميع الامور المالية والحسابات قد عمل بها بدقة وان يلفت نظر مدير الحزينة الى اي تقصير في مراعاتها »

قىلت

المادة الخامسة:

«على مدير تدقيق وتحقيق الحسابات ان يراجع في جميع الاحوال الاوامر المالية المنظمة للنفقات الموضوعة في الموازنة المالية وان بتثبت من ان النفقات جارية بمنشاها ، اما فيها يختص بالنفقات التي لم توضع لها مخصصات في الموازنة المالية فعليه ان يتحقق مااذا كان قد صدر قانون من الجلما وان يرى في كل تأدية مااذا كانت النقود التي انفقت من الفصل قد استعمات للغابة التي خصص لها ذلك الفصل وانها قيدت في حساب مادتها الخاصة »

المادة السادسة:

« يطلب مدير تدقيق ونحقيق الحسابات الى مأموري المحاسبة ان يقدموا ابضاحاً عن اسباب تأخرهم الزائد في تقديم الحسابات اوالبيانات او الجداول التي بطلبها واذا كان الابضاح غير مراض، فغلية ان يعلى مدير الحزينة »

فدن

الماذة السابعة:

« اذا وجد مدير تدقيق وتحقيق الحسابات الله مخالفة في الدفاتر او النقد او الطوابع اواللوازم فلسو ول عنها رئيس الدائرة فعليه ان يبلخ ذلك فوراً لمدير الحزينة وكذلك اذا وجد دفاتر الموطفين الشانو يين في حالة غير مرضية او اكتشف اية مخالفة فعليه ان يعلم من فور ، رئيس الدائرة وعندما يحكون الاس هاما يخبر مدير الحزيثة بظروف تلك المخالفة »

نىلت

التنفيذي وعدا عن ذلك فان اللجنة وجدت من الموافق حذف الفقرة الاولى من المادة الثالثة التي تنص على انه «مدير تدقيق وتحقيق الحسابات غير مسورول عن ضبط دفاتر الحسابات بصورة ترفع عن مدير الخزينة وروء ساء الدوائر ومأ موري المحاسبة الآخرين تلك المسوء ولية الملقاة في الاصل على عواتقهم » لان اللجنة وجدت في هذه الفقرة ما يكن ان يوس نبعدم مسور ولية مدير تدقيق وتحقيق الحسابات من فحص وتفتيش كما جاء في المادة الثانية و بالنتيجة فقد وضعت اللجنة المقانون على الشكل الذي وزع على الاعضاء الكرام وها انا اقروء مادة فمادة:

ادة الأولى:

« يسمى هذا القانون قانون تدقيق وتحقيق الحسابات لسنة ١٩٣١ و يعمل به من تاريخ نشره. في الجريدة الرسمية »

سات

المادة الثانية:

مدير ندقيق وتحقيق الحسابات مسو^مول عن فحص جميع حسابات الحكومة العامة وعن تفتيشها سوا^م اكانت متعلقة بالواردات و النفقات العامة او بجسابات الدوائر او بحسابات اموال. خاصة داخلة في قبود المالية »

شكري بك — اعتقد إنه من الاوفق أن ينص بهذه المادة على المرجع الرسعي لدائرة تدقيق وتحقيق وتحقيق الحسابات واقترح أن يكون هذا المرجع رئاسة الوزرام وأن يقال: «مد ير تدقيق وتحقيق الحسابات مر بوط برئاسة الوزرام وهو مسئول الح» وأنه كان نص في احدى المواد التي حذفت على الامانات والسلفات فاعتقد أنه أذا أضيف على النص الواردفي المادة الثانية «أو بحساب الامانات والسلفات والاموال الخاصة الداخلة في قيود المالية » فيكون اوفق

عادل بك – ان الفقرة المراد ادخالها على صلب هذه المادة هي موجودة في المادتين الرابعة والخامسة .

عوده بك - اعتقد أن أبقاء المادة بشكلها الحاضرانس.

وكيل الرئيس — اضع المادة بشكلها المصحح بالرأي : فوافق المجلس على قبولها بالشكل الآتي :

« مدير تدقيق وتحقيق الحسابات مر بوط برئاسة الوزراء ومسوء ول عن فحص جميع حسابات. الحكومة العامة وعن تفتيشها سواء اكانت متعلقة بالواردات والنفقات العامة او بحسابات الدوائر. او بحسابات الدوائر. او بحساب الامانات والسلفات والاموال الخاصة الداخلة في قيد د للالية»



المادة الثامنة:

« لمدير تدقيق و تحقيق الحسابات ومن ينوب عنه ان يطلع في جميع الاوقات على جميع الدفاتر والقبود والجداول التي تتعلق بالحسابات وعلى جميع مأ مورى المحاسبة ان يسهلوا له تفتيش هذه المستندات»

"على مدير الخزينة ان يخبر رئيس الوزرام فوراً باية قضية كان قراره بشأنها مخالفاً لرأي مدير تمدقيق وتحقيق الحسابات في اي امر يتعلق بالحسابات العامة و يكون قرار رئيس الوزراء في ذلك

عادل بك — هذه المادة عدلناها بدون ان نخرج عن المعنى الوارد في اصل اللائحة واضفنا جملة « أن يكون قرار رئيس الوزراء في ذلك نهائياً »

عادل بك : نظرًا لشطب بعض المواد من اللائحة المعروضة على اللجنة بداعي انها منقبيل التعليمات رأت اللجنة ان تضع المادة العاشرة التي ستتلى عليكم :

المادة العاشرة:

« للمجلس التنفيذي ان يصدر التعليات المقتضاة لتطبيق احكام هذا القانون »

وكيل الرئيس – اضع مجموع القانون بالرأي فهل لاحد مايقال ?

سعيد بك المفتي – الا يرى حضرة الزميل مقرر اللجنة بان يذكر شيئًا في هذا القانون فيما يتعلق بموظني هذه الدائرة من حيث ارتباطهم في الحكومة ومن حيث رواتبهم ونفقاتهم وغير ذلك؟ عادل بك —اعتقد انه عند ماجرىالبحث عن لزوم من قانون لدائرة تدقيق وتحقيق الحسابات قبل أن هذه الدائرة تقوم مقام ديوان المحاسبات و بالطبع كان يجب ان ينص في هذا القانون عن تشكيلات هذه الدائرة كما جاء في قانون ديوان المحاسبات فاللجنة قدتقيدت في اللائحة المغروضة عليها ولم تنصد للبحث عن تشكيلات هذه الدائرة وحيث انه يجوز اقتراج سن قانون على حدة ببحث عن تشكيلات هذه الدائرة فارى ان يقوم حضرة الزميل باقتراح سن قانون لتشكيلات هذه الدائرة وحبنئذ يرى المحلس رأبه فيه

عوده بك - بعد أن قبلنا اقتراح حضرة الزميل شكري بك بر بطهده الدائرة برتاسة الوزراء

وكيل الرئيس – الذي قاله عوده بكهوالصحيح· اما التشكيلات فتعين بقانون الميزانية العامة وبالجدول المر بوط بها واما نفقات موظفيها فهم تابعون من هذه الجهة لقانون النفقات · ومع ذلك اذا كان بقصد الزميل سعيد بك ان القوانين الموجودة غير كافية لـتأمين المقصد فيمكنه أن يقدم اقتراح بسن قانون يني بالمراد

سعيد بك – وهو كذلك .

وكيل الرئيس – اضع مجموع القانون بالرأي

فوافق المجلس على قبول مجموع القانون ·

وكيل الرئيس –لدينا ملحوظات سمو الأمير المعظم على قانون المحكمـة الخاصة لشرق الاردن وسور يا وجبل الدروز فلتقرأ :

كتاب من فخامـة رئيس الوزراء رقم رن ٢٠-١٨٠-١٢٥٤ وتاريخ ٢٠- ١٩٣١ الى

« رفعت لصاحب السمو الملكي الأميرالمعظم (قانون المحكمـة الحاصة لشرق الاردنوسوريا وجبل الدروز لسنة ١٩٣١) الذي اقرّ ه المحلس التشر يعي العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥-١-١٩٣١ فاعاده رئيس الديوان الاميري الي بكتاب يتضمن مايلي :--

(امر بي حضرة صاحب السمو مولاي امير البلاد المعظم ان الفت نظر فخامتكم بشأن قانون المحكمـة الحناصة لشرق الاردن وسور يا وجبل الدروز الى الحقائق التالية :

١ – يرى سموه العالي وجوب الغاء المادة السابعة برمتها حيث ان العادات المتبعة كدىالبدو لإتنص على توقيع الجزاء الأمرالذي كما لايخفى على فخامتكم يتعارض مع نص المادة السادسة من المعاهدة المعقودة بين حكومة شرق الاردن. والسلطات الأفرنسية والمنشورة في العدد ٢٥٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٤ اذار سنة ١٩٣٠

٧- يستحسنسموه اضافة عبارة (او بحبس مشايخ العشيرة الى ان يتم الدفع) الى آخر الفقرة البثانية لان سمو هالعالي يرى ان توقيف الشيوخ بساعد على انجاز الاعمال في القضايا المستعجلة كاسترداد المنهو بات واستيفاء الديات اماما يتعلق بالغرامات التي تفرض على العشائر بموجب هذا القانون فان سمو هالمالي لا يرى مانعاً من تحصيلها حسب القانون المعمول به بشأن استيفاء ضرائب الحكومة ·» الح

وكيل الرئيس – هل توافقون على احالتها الى لجنــة القوانين لتدرسها ?

فقرر المجلس احالتهاعلي لجنة القوانين

وكيل الرئيس – مواضيع الجلسة القادمة :

١ – مشروع ذيل قانون التمتع

٧— اقتراح اللجنة الادارية بشأن سن قانون خاصلبيوعالاراضيوالعقارات الخارجية

٣— القانون الملحق لقانون الميزانية لسنة ١٩٣٩—١٩٣٠

ع-- قانون الميزانية الموقت رقم (١) لسنة ١٩٣٠–١٩٣١ هـــ « الخاص الموقت لسنة ٩٣١

۳- « « رقم (۲) لسنة ۱۳۱ – ۹۳۲

وانفضت الجلسة

سكرتبر المحلس النشريعي

تصميح خطأ مطبعي في الملحق ٦٢ من الجربدة الرسمية 42 شكتاب من فخامة رئيس الوزراء رقم ر ن ٣٠–١٨٢ –٢٠١٤ وتاريخ ٧–٤–١٩٣١ الى رئاسة المجلس التشريعي :

«رفعت لصاحب السمو الملكي مولايالا مير المعظم (قانون سرقة مواد السكة الحديدية) الذي أقرَّه المجلس التشر بعي العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ – ١٩٣١ – ١٩٣١ فاعاده رئيس الديوان. الاميري اليّ بكـتاب بتضمن الملحوظات الذي تفضل صاحب السمو بابدائها :

« تعلمون فخامتكم ان السكك الحديدية تعتبر في مقدمة الاموال العامة التي اخص صفات هذه الاموال واظهرها انه لايجوز ملكهـا بوضع اليــد ولاحجزها ولابيعهــا ولاالتصرف فيهــا ولا استعالمًا في غير المنفعة التيوضَّعت من اجلها لهذا ومراعاة لمبــدأ صيانة الاموال العامة من عبث العابثين يلفت سموَّه العالي نظر فخامتكم الى النعدبلات الآتية :

١ – وردت عبارة (خلال ستة اشهر) في السطر الثاني من المادة الثالثة يستحسن سموه العالي اعادة النظر في هذه المدة التي ينبغي ان لانتجاوز الشهر ين.

٣- ان المادة الرابعة سمحتُ ببقاء مواد السكك الحديدية بلا قيد لدى الاشمخاص الذين وجدت في حوزتهم الالمرالذي لايتفق مع الغرض الذي وضع كما تعلمون فخامتكم من اجل صيانة تلك الواد التي تنحمل الحكومة مسوولية حمايتها بصفتها حارسة عليها لابصفتها مالكمة لها لذلك. يرى سموه العالي زوم مصادرة المواد التي لم تكن منضمة بصورة دائمـة الى اي بناء او اي انشاء أخر لغاية تاريخ هـذا القانون .

 بری سموه العالی وضع عبارة (کل من وجدت فی حوزته)بدلاً من عبارة (کل من. يسرق او يأخذ) الواردة في الفقرة الاولىمن المادة الخامسةوذلكبالنظرللفرقالواضح بين العبارتين. بالنسبة للمبادي التي بسطت لفخامت كتفاصيلها» الخ.

وكيل الرئيس – هل توافقون على احالتها على لجنة القوانين ج

ووافق المجلس على إحالتها على لجنة القوانين.

وكيل الرئيس - فلتقرأ الملحوظة الثالثة لسمو الاميزاله ظم على ذيل قانون النقد الفلسطيني . كتاب من فيغامة رئيس الوزراء رقم رن ٢٠٥٠ م ٥٠٥ وتاريخ ٢٠٠٥ - ١٩٣١ الى.

«رفعت لصاحب السمو الملكي الامير المعظم (ذيل قانون النقد الفلسطيني الصادر سنة. ١٩٢٨) الذي اقر والمجلس النشريعي العالي في حلسته المنعقدة حاريج ١٠٠٠